

المصدر:

التاريخ:

بين 'أولاً' الفلسطينية و'أولاً' الإسرائيلية

تؤكد الحقوق العربية والفلسطينية. بنفس القدر لا يجوز إنكار قيمة القرارات الدورية الصادرة عن مجالس العرب، وهي القرارات التي افترق أكثرها إلى القدرة على التنفيذ، وافترق بعضها إلى النيات الطيبة. هذه القرارات - بولية كانت أم عربية - شكلت في مجموعها سجل تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، وحافظت على استمراره وعدم تصفيته وإن لم تنجح في تسويته تسوية عادلة ومشرفة.

التاريخ صانع للهوية. إنسان بلا سيرة حياة، وسيرة جماعة، وسير نضال وتضحيات وشقاء ومجد، هو إنسان بلا هوية. وإذا بدأنا بحذف جزء من التاريخ، أو تحريف شهادات عن تاريخنا خلال نصف قرن، فقد نتدرج في ثانياً وثالثاً أو في عاشراً إلى حذف جزء آخر ثم آخر، أو إلى تحريف شهادات أو الحفال نصوص في العقائد والمسلمات الأساسية. لا يهمنا الآن كيف يدرس أطفال وشباب المانيا تاريخاً لم يكتبه الألمان فهذا شأنهم، مع كل ما نعرفه عن بشاعة النازيين وفظائعهم. ولا يهمنا أن كان حكام اليابان يعتقدون الآن - بعد مرور نصف قرن - عن أعمالهم مجيبة ووحشية ارتكبتها العسكريون اليابانيون ضد شعوب جنوب شرقي آسيا وضد الشعب الصيني. ولكن يهمنا أن نتأكد أن ابنائنا وأحفادنا وأحفاد أحفادنا لن يشبوا على تاريخ مزيف أو محرف، فيندفعوا أو يندفعوا إلى تقديم الاعتذارات والتعويضات إلى الشعب الإسرائيلي عن جرائم القتلها أبائهم وأجدانهم في حق هذا الشعب «المسلم»، المعتدى عليه، أو يندفعوا أو يندفعوا إلى تسليم قادة سابقين لحاكمهم إسرائيل كمجرمي حرب.

حتى الآن على الأقل، نعرف أن العرب أصحاب حق، وأنه على طول الصراع مع إسرائيل لم تتصرف الجيوش العربية تصرفات وحشية أو همجية. نعرف أن القوام غازیة استوطنت أراضي عربية، وغیرت معالم مدينة تاريخية لها في الوعي العربي الإسلامي والمسيحي مكانة كبيرة. ونعرف أن الدول الغربية لأسبابها الخاصة ساعدت اليهود على إقامة دولتهم والتوسع على حرب جيرانها. ونعرف أن جيش هذه

جميل مطر *

ربما لم يخطئ الذي صاغ تعبير غزة وأريحا «أولاً»، ولكن يخطئ بعد ذلك كل من يحاول إعادة ترتيب أولويات بقية قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي، ابتداءً من ثانياً ثالثاً ثم رابعاً وخامساً وهكذا. هل تكون ثانياً لرام الله، أم لرفع المقاطعة العربية عن إسرائيل، أم للتوصل إلى اتفاق بين سورية وإسرائيل، أم لانسحاب من جنوب لبنان، أم لتسليم الأموال والمعونات من الخارج، أم لتخفيف قبضة إسرائيل على الشعب الفلسطيني أم لإثارة فتنة فلسطينية وعربية، أم لفرز تحالفات وخلافات عربية جديدة.

يبين أن المفاوضات العربي لم يضع ترتيباً معيناً بعد «أولاً»، على عكس المفاوضات الإسرائيلية. بعض المفاوضين العرب يبدأ وعينه على «أولاً» - أي على الأقل القليل - ثم يتدرج نحو ثانياً ثم نحو ثالثاً. المفاوضات الإسرائيلية يبدأ وعينه على «آخر»، ولذلك وجدنا «أولاً» الفلسطينية بنياً واحداً، أما «أولاً» الإسرائيلية فسلطة من السود. ولن تتناسب «ثانياً» الفلسطينية مع «ثانياً» الإسرائيلية، ولا ثالثاً مع ثالثاً. عين إسرائيل على حسم الصراع لصالحها بالترجي، أي بشطب مرجعيات الحق العربي من سجل التاريخ وإخراج الصراع من التاريخ. وعين معظم المفاوضين العرب على سلام، أي سلام.

بعد أيام سيطر الإسرائيليون والأميركيون والفلسطينيون ومعهم ربما بعض العرب على الجمعية العامة للأمم المتحدة مسألة تعديل أو تحريف أو حذف بعض قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي. يقع هذا الطرح ضمن أسئلة «أولاً» الإسرائيلية في مقابل «غزة وأريحا أولاً». لا ينكر أحد قيمة الجهود العربية الهائلة - والصائفة أحياناً - التي بذلت في الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة من أجل استصدار قرارات بولية تدن الاعتداءات الإسرائيلية أو

اسرائيل اعتبار شعارات التوسع الصهيوني واسرائيل الكبرى جريمة يعاقب عليها القانون. بينما لا استبعد ان يطلب منا تشريع قوانين تنص على معاقبة من يتعرض لليهود ولتاريخهم ولطبائعهم بالاساءة او يشكك في عدد ضحاياهم ايام النازيين، او يجرم قسوتهم ووحشيتهم ايام صراعهم مع العرب.

ولدينا من الاسباب ما يجعلنا لا نستبعد حدوث شيء من هذا القبيل. لو ان اليهود اقتصرنا على فرعون مصر، واقاموا فيها لفترة بعد انتصارهم، كتبوا خلالها تاريخ تلك المرحلة، لكننا اليوم نقرأ في تاريخ مصر ان اليهود بناء الاهرام. القول لا استبعد حدوث شيء من هذا القبيل، لان مناحم بيسفن قال في الاسماعيلية وامام مسؤولين مصريين ان اليهود اشتركوا في بناء الاهرام قبل خروجهم من مصر، وبعد قوله هذا تناهس المؤرخون المصريون على اثبات ان هذا الامر لم يحصل. ونجحوا في ذلك لان تاريخ الفراعنة ما زال في اقله سليماً لم تمسه كثيراً محاولات التحريف والتعديل والحذف.

لو هذا المروجون والمتحمسون من صانقي النيات، وتاملوا قليلاً، لربما اكتشفوا ان سرعة تحقيق سنة «اولاً، الاسرائيلية قد تحرم الفلسطينيين من تحقيق اهدافهم في ثانياً وثالثاً ورابعاً، وتحرمنا جميعاً - وهم معنا - من حقنا ونصيبنا في تاريخ امين ينصفنا بالحق ولا ينصف الاسرائيليين بالتزوير او التحريف. لو كنا هادنا وتروينا في تبعات كل ما نفعله ونقرره في هذه الايام المستعجلة لما وافق مجلس جامعة الدول العربية على قبول جزر القمر عضواً في الجامعة. كان يجب ان نراعي ان اللغة العربية والثقافة العربية والانتماء للعروبة شروط واجبة للعضوية وبالمقارنة، واستناداً الى هذه السابغة الخطيرة، تستطيع اسرائيل - إن ارادت - ان تطلب الانضمام كعضو كامل العضوية في جامعة العرب.

* مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل - القاهرة

البولة داس على كرامة وحقوق الانسان في فلسطين ومصر وسورية ولبنان والعراق والارمن وتونس، وحرق القرى الفلسطينية بسكانها، وطرد مئات الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم وارضيتهم وتركهم في العراء في معسكرات للاجئين، ونش المسجد الأقصى مرات، وهدم المدارس على اطفالها في مصر وغير مصر. كل هذا نعرفه. ولكن هل سيعرفه عرب القرن القادم. كل هذا وغيره كثير سجلته وتشهد عليه قرارات بولية يسعون الآن الى حذفها وتحويرها. في ظل هذا التزوير القادم سينشأ جيل عربي جديد لا يعرف كيف نشأت اسرائيل، ولماذا نشأت الفلسطينيين، وابن كان العرب الآخرون. ان الجيل الذي يولد في واقع لا تاريخ له فهو جيل ينشأ وينمو خارج التاريخ ليتلاعب به كل من له تاريخ.

نحن نتذكر ان اسرائيل جندت كل قواها، وقوى المسيحية الصهيونية، وقوى الحكومات الغربية، لتضغط على الفاتيكان لتغيير في الدين المسيحي خصوصاً وتحذف صلوات ونجحت. ولم تطلب الكنيسة الكاثوليكية من اسرائيل ومن حاخاماتها مقابل بالحذف او التحريف في بيانة اليهود وصلواتهم. وينشأ الآن جيل في كل انحاء العالم المسيحي يعرف بيانه ناقصاً ويمارسه ناقصاً، ولكن لا يعرف ولن يعرف كيف حدث النقصان.

طلبت اسرائيل تعديل ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، وطلبت وتطلب تعديل مناهج الدراسة واعادة كتابة كتب التاريخ، وتطلب الان تعديل او حذف او تحريف قرارات الامم المتحدة ومنظمتها، وستطلب قريباً من الحكومات العربية اجراءات معاكسة في الجامعة العربية ومنظمتها المتخصصة. ومع ذلك فالقيادة الفلسطينية او اي قيادة عربية اخرى مشمولة بمسيرة السلام لم تطلب بعد من اسرائيل حذف او تطوير او تعديل قانون العودة الصابر في العام ١٩٥٠، وقانون املاك الغائبين الصابر في نفس العام، وقانون الاموال الصابر في العام ١٩٥٣، وقانون ادارة الاراضي الصابر في العام ١٩٦٠. لم تطلب قيادة عربية من